الترادف بين اللغويين والأصوليين

قراءة جديدة في الترادف ومقاييسه عند أشهر اللغويين العرب والمسلمين

وسام مجيد جابر البكري
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

توطئة:

عبر سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن ظاهرة الترادف بـ: « إختلاف اللفظين والمعنى واحد»[١] . ولعله أقدم من أشار اليها حين قَسَّمَ ألفاظ اللغة على ثلاثة أقسام[٢] .

وقد أفاض العلماء في مفهوم الترادف (لغة واصطلاحًا) ، بل وقيل الكثير عن مثبتيه ومنكريه، واختلفت الاراء في شروطه ومقاييسه.

ولذلك كله، ستتضمن دراستنا بحث اللغويين والأصوليين الأوائل فيه، والغاية منه إستخلاص المقاييس التي يمكن أنْ تطبق على نصوص اللغة من غير غمط لحقها، أو لحق أصحابها من العلماء.

أولاً. نظرة الى الترادف عند اللغويين الاوائل

بعد عرض آراء اللغويين[٣] في مجموعة من الألفاظ بصورة مجملة، وترتيبها في جدولين يوضحان مدى التسوية والتفريق بين معاني الألفاظ وفق المقاييس التي اعتمدها اللغويون في بيان موقفهم من الترادف ومذهبهم في ذلك إطلاقًا وتقييداً، نلحظ الآتي:

إنَّ بعض اللغويين – وفق ما سبق – سيكون ممن يميل الى وقوع هذه الظاهرة في العربية ويقول بإثباتها . وبذلك سيكون التخصص في المعاني عند اللغويين الآخرين هو

(١) الكتاب ١/٢٤.

(٢) ينظر: م.ن: الموضع نفسه.

(٣) تنظر رسالتنا: المباحث اللغوية في شروح سقط الزند، دراسة تحليلية، ص ٨٤ – ٩٨.

المعادل لدى بعضهم الآخر. وستتبع تلك الجهود نتيجة أخرى هي : أنَّ بعضهم لايعتد بالتقارب الصوتي أو تغيّره، أو بالتطور الدلالي، أو بتعدد اللهجات، أو غيرها من الضوابط التي حددت مفهوم الترادف، تلك التي تناقل المحدثون بعضها عن المتأخرين، وبعضها الآخر عن الغربيين، ناهيك عن مسألة الأسماء والصفات التي تُعَدّ الركيزة الأساسية في تمييز الألفاظ المترادفة.

وسيُنْعَت من خصص المعاني وفرقها بأنه منكر للترادف، واذا كان له تصرف في الجهتين سيقال عنه: أثبت ثم أنكر أو العكس(٤) .

وعليه فلا يمكن الإطمئنان الى تلك المقاييس ابتداءً من تحديد المصطلح، وانتهاءً بشروطه ومآخذه، لأنها عند التطبيق ستضع اللغوي تحت مبضع جاحد لا يرحم، وسيُرمى بالتذبذب في المقاصد، أو أقل ما يمكن أنْ يقال فيه، إنه لم يتشدد في مذهبه.

والأمثلة على عدم ثبات المقاييس كثيرة، فابن الاعرابي (ت ٢٣١هـ) من منكري الترادف عند بعض الباحثين وهو من مجوزيه لدى بعضهم الآخر(٥) . وأخرج بعضهم أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) من المنكرين وجعله ممن أثبت الترادف(٦) .

ووُصِفَ أبو هلال العسكري (ت بعد ٤٠٠ هـ) في هذه المسألة بأنه: « ينسى» مبدأه في كتابه «الفروق اللغوية»، «ويذكر الألفاظ المترادفة بلا اعتراض، أو محاولة للتفريق بينها» في كتابيه« التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» و« المعجم في بقية الأشياء»(٧) .

والقائمة في تنامٍ لتشمل أكثر اللغويين الأوائل، وقد علل أحد الباحثين المحدثين ذلك التأرجح عند اللغويين الأوائل - متبعًا إثر غيره - بقوله : « ولعل الدافع الأساسي للخروج من هذا التحديد (يقصد مفهوم الترادف وشروطه) يكمن في التفاخر والمباهاة بجمع أكبر عدد ممكن من أسماء الشيء الواحد»(٨) .

(٤) ينظر مثلاً: في اللهجات العربية ١٨٤ - ١٩٢، فصول في فقه العربية ٣١٩ - ٣٢١، الترادف في اللغة ٢٨١ - ٢٨٧.

(٥) ينظر: ابن الأعرابي - دراسة وتحقيق كتاب النوادر - (رسالة ماجستير) ١٤٠ - ١٤٢ عن الترادف في اللغة ٢١٠، وفقه اللغة العربية ١٦٨-١٦٩.

(٦) ينظر: أبو علي النحوي ٧٩، والترادف في اللغة ٢٢١.

(٧) ينظر: فصول في فقه العربية ٣١٥.

(٨) الترادف في اللغة ٥٣.

وهنا يبرز سؤالان هما: من الذي حدد مفهوم الترادف، وحدد شروطه؟ وإذا حدده اللغويون أنفسهم ، فهل كانوا يعنون به كما رسم حدوده، وقعّد قواعده المتأخرون والمحدثون؟.

وهل يمكن أنْ يُوصَف جهد لغوي عظيم في ميدان الدراسات اللغوية بمثل ذلك الوصف، وإضاعة ذلك الجهد لمجرد أنها لا تنطبق كثيراً على مفهوم الترادف وشروطه التي حدّدها المتأخرون ، وليس المتقدمون؟

نعم. إنّ مفهوم الترادف عند اللغويين الأوائل لايتفق مع المفهوم السائد في العصور المتأخرة وكذلك في عصرنا هذا. إذ أنّ مفهوم الترادف الحقيقي الذي يعني: « دلالة ألفاظ مختلفة علي معنى واحد بصورة مستقلة على سبيل الإنفراد، وليس على جهة الإشتراك كما هو في المشترك اللفظي»[٩]، اذا طُبِّقَ على جميع الألفاظ المختلفة الدالة على معنىً واحد التي وصفها اللغويون الأوائل، فإنه سيلغي كل ما اعتصرته الذهنية العربية في قرون. والقول نفسه إذا ما طُبِّقَ تعريف الأصوليين للترادف بأنه : «عبارة عن توارد الألفاظ المفردة على مسمىً واحد بحسب أصل الوضع، فتدل على معنىً واحد من جهة واحدة كالليث والأسد، يطلقان على الحيوان المعروف وكل واحد منهما يحمل الدلالة عليه من غير فرق، وهذا هو المعنى الحقيقي للترادف، إذا قلنا : بأنه إتحاد تام في المعنى»[١٠] .

والسبب في ذلك هو : قياس ما كان بمقياس الحاضر وقانونه بعيداً عن محاولة الكشف عن مفاهيم ذلك العصر واستنتاج قانونه. فيستوي بذلك منهجهم ويكشف عما شذّ منهم، ويرسم خط تطورهم (فكراً ومنهجاً).

أما في العصر الحديث، فما إنْ تقع بين أيدي اللغويين المحدثين مجموعة من الألفاظ المترادفة ترجع الى القرون الاربعة أو الخمسة الأولى حتى تنهال عليها شتى النعوت والعلل والمآخذ فلا تبقى منها باقية. لذا، فالحاجة الى مفهوم الترادف عندهم والى مقاييسه باتت شديدة التعلق بأسباب البحث والدرس، ليتسنى للباحث الحكم وفقها، والكشف عن مدى إمتثالهم لها.

---

(٩) م .ن : ٥٢ ، ونظير هذا الفهم مبثوث في كتب اللغة الحديثة.

(١٠) التصور اللغوي عند الأصوليين ٩٩.

فالألفاظ التي ذكرها الشراح، لايمكن أنْ تسفر عن نتائج حقيقية عند دراستها من غير أُسس ومقاييس يستند اليها، وإلاّ ستكون النتائج بناءً من غير أُسس يتهاوى، وسيُنْعَت الشراح أيضاً بالخطأ والزلل كأسلافهم من العلماء.

من أجل ذلك كله، جاءت هذه الدراسة ميسرة ومجملة لمفهوم الترادف عند اللغويين الأوائل وصلته بمفهوم المتأخرين والمحدثين له. وكان عمادها تحليل النصوص والأمثلة، وتمَّ عرضها بأسلوب قريب من السمْت التعليمي لما تتطلبه طبيعة هذه الدراسة.

وأُكرر القول: ما كانت هذه الدراسة لتكون لولا الحاجة الماسة الى المفهوم الحقيقي للترادف وشروطه عند اللغويين الأوائل ليتسنى الحكم على مواقف الشراح بصورة صحيحة أو تقرب من الصحيحة.

فما مفهوم الترادف عندهم إذاً ؟

تحديد مفهوم الترادف عند اللغويين الأوائل والشواهد الدالة عليه :-

يمكن رسم حدوده بأنه:

« تعدد الألفاظ المختلفة، المشتركة بدلالتها العامة، والمفترقة بدلالتها الخاصة، أو المفترقة لوجوه واعتبارات أخَر» .

وبذلك تخرج « دلالة الألفاظ على معنىً واحد من جهة واحدة»(١١) .

أما الشواهد التي تدل على هذا التحديد فهي:

أولاً – المعنى اللغوي للفظة «الترادف» :

يقال: « ترادف الشيء إذا اتبع بعضه بعضاً. والترادف التتابع... الجوهري: الردف المرتدف وهو الذي يركب خلف الراكب»(١٢) . ويمكن توضيحه بقول التبريزي: « الرديف الذي يكون خلف الراكب يشاركه ركوب المطية، يقال له ردف ورديف»(١٣) .

أي أنَّ دلالته اللغوية هي دلالة الاشتراك في الأصل. ومن هذا المعنى ينطلق مفهوم الإشتراك في المعاني للألفاظ المختلفة.

(١١) يمثل شرط الأصوليين في الترادف الحقيقي. ينظر: التّصوّر اللغوي عند الأصوليين: ٩٩.
(١٢) لسان العرب مادة (ردف) ١/١١٥٢–١١٥٣.
(١٣) شروح سقط الزند ١/ ٣٨٠.

ثانيًا - أولية المصطلح :

إنَّ مصطلح الترادف «لم يرد في مصنفات الأقدمين ولم يكن معروفًا لديهم آنذاك[١٤]» . وقد قرر أحد الباحثين أنَّ «أقدم نص لغوي بين أيدينا ورد فيه هذا المصطلح صراحة وهو لثعلب المتوفى سنة (٢٩١ هـ)، وذلك في إنكاره للترادف»[١٥] .

والنص الذي بين أيدينا - كما يقول - ونعته بالقِدَم، ووصف ورود المصطلح فيه بالصراحة، ماهو إلاّ قول التاج السبكي (ت ٧٧١هـ) في المنهاج ينقله السيوطي (ت ٩١١هـ) في «المزهر» بقوله: قال التاج السبكي في شرح المنهاج: ذهب بعض الناس الى إنكار المترادف في اللغة العربية، وزعم أنَّ كل ما يُظَنّ من الترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات... قال التاج: وقد اختار هذا المذهب أبو الحسن أحمد بن فارس... ونقله عن شيخه أبي العباس ثعلب»[١٦] .

والنص - كما هو واضح - لا يتضمن قولاً لثعلب (ت ٢٩١هـ) يصرح فيه بمصطلح الترادف، وإنما قال: « إختار هذا المذهب» ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ونقله عن شيخه ثعلب (ت٢٩١هـ) فضلاً عن أنَّ ثعلبًا وابن فارس لم يقصدا بالألفاظ المترادفة ما ذكره التاج السبكي (ت٧٧١هـ) كما سيتضح بعد قليل، مما يقوم دليلاً على عدم صلة ثعلب (ت٢٩١هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ) بمفهوم الترادف عند التاج السبكي (ت٧٧١هـ)، أي أنَّ قول التاج لفظًا ومعنى له وليس لثعلب (ت٢٩١هـ) .

لذلك يمكن أن يقال إنَّ أقدم ذكر لمصطلح الترادف والمشترك كان عند الفارابي (ت٣٣٩هـ) في كتابه « الحروف»[١٧] . وهو وإنْ كان من الفلاسفة إلاّ أنه خير من كتب في أصول اللغة ومباحثها، بل إنّه فاق فيها اللغويين الذين يفترض أنْ تكون تلك المباحث من صلب إهتماماتهم، فضلاً عن أنه يكشف عن كيفية حدوث الظواهر اللغوية بما فيها ظاهرة الترادف. ويُرجَّح إنتقال المصطلح منه الى ابن السراج (ت٣١٦هـ) نتيجة الصلة التي نشأت بينهما زمنًا، ومن ثَمَّ الى أبي الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) تلميذ ابن السراج (ت٣١٦هـ)[١٨] ومصنف كتاب «الالفاظ المترادفة» مما يمكن أن يُعَدُّ الفارابي (ت ٣٣٩هـ) أقدم من ذكره.

(١٤) الترادف ٣٤.
(١٥) م . ن : الموضع نفسه.
(١٦) المزهر ٤٠٣/١، وينظر: الترادف ٣٤.
(١٧) ينظر الحروف : ٧١ ، ١٤٠.
(١٨) ينظر: م.ن: مقدمة التحقيق ٤٥ - ٤٦ .

وعلى هذا، فإنه قد فطن الى درس مباحث نفيسة في صميم المشكلة اللغوية، وكان يهدف من منهجه هذا تيسير سبل المعرفة أمام الفلاسفة في وضع المصطلحات وفي فهم اللغة. ويجدر بالذكر أنّ ابن جني كان قد تأثر به، أو نظر اليه طويلاً في كثير من مباحثه.

ثالثاً - مفهوم الترادف لدى اللغويين الأوائل في مصنفاتهم:

صنّف بعض العلماء مصنفات خاصة في ظاهرة الترادف أمثال الأصمعي (ت٢١٦هـ) في كتابه « ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» ، وعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ) في كتابه «الالفاظ المترادفة».

ويجدر بالذكر أنّ جل العلماء (من لغويين ونحويين) كانوا قد أشاروا الى المترادفات أمثال: سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه ، وقطرب (ت ٢١٦هـ) في « الأضداد»، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) في كتابه «الغريب المصنف». والمبرّد (ت٢٨٥هـ) في كتابه « ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد».

وكذلك أشار اليها مصنفو كتب النوادر والأمالي والمجالس: أمثال أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) ، وابن الاعرابي (ت٢٣١ هـ) في نوادرهما، وثعلب (ت ٢٩١ هـ)، والزجاجي (ت٣٤٠هـ)، وأبي علي القالي (ت٣٥٦ هـ) والشريف المرتضى (ت ٤٣٣٦هـ) في (أماليهم).

وأشار اليها مصنفو الرسائل اللغوية أمثال: الأصمعي (ت ٢١٦هـ) في بعض رسائله[١٩]، وأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) في كتابه «خلق الإنسان» ، وأبي محمد ثابت ابن أبي ثابت (تلميذ أبي عبيد) في كتابيه «خلق الإنسان» و «الفرق» [٢٠] ، وابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) في كتابه «البئر» .

تلك أمثلة وغيرها كثير جداً.

وقد تعرض اللغويون المحدثون لمترادفاتهم بالدراسة، وأخذوا ما أخذوا عليهم من المآخذ التي أشار الى بعضها المتأخرون، وأشار الغربيون الى بعضها الآخر.

وقد دارت المآخذ في المحاور الآتية:

١- التطور الدلالي ويضمنها الإستعمالات المجازية.

(١٩) تنظر: رسالة الإبل مثلاً في «الكنز اللغوي لأوغست هفنر».

(٢٠) ينظر: الفرق. تحقيق محمد الفاسي.

٢- التقارب في المعاني.

٣- الأسماء والصفات.

٤- إختلاف اللغات (اللهجات.

٥- المعرب والدخيل.

٦- التصحيف والتحريف.

٧- التطور الصوتي.

... وغيرها من المآخذ(٢١) .

وقد إطّردت وتواترت هذه المآخذ لدى اللغويين الأوائل فلم يشذ أحد منهم عنها، فأوردوا الأسماء والصفات والمجازات، وما تغيّر من الألفاظ دلالياً وصوتياً، وما قابلها بين اللهجات واللغات الأُخَرْ.

فغدت مساراً يحتذون به في دراساتهم وتوارثوه خلفًا عن سلف، لذلك توجَّبَ الكشف عن مفهوم الترادف لديهم - كما فهموه هم - لا أنْ نفرض مفهومًا آخر يخرج عما قصدوه وطبقوه في تصانيفهم. فتعيَّنَ أنْ يكون مفهوم الترادف عندهم، هو دلالة الألفاظ المختلفة أيًا كان اختلافها على معنىً واحد. لأنهم يستشعرون الصلة بين اختلافها واتفاقها، لا كما يُظَنّ أنهم أوردوها على إنها من المسلمات في الإتفاق، وأنها تعني - أيضًا - إتحاداً تامًا في معانيها، والدليل على ذلك بحوث وآراء أبرز العلماء اللغويين ، ومنهم:

١- الأصمعي (ت ٢١٦هـ)

يقول الأصمعي في كتابه « ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه» : « لطم فلان عين فلان، وصفق عينه، وولق عينه، وبخق عينه، والبخق: العور، والولق: الخفيف من اللطم، وسَمَلَها: فقأها» (٢٢) .

وتأسيساً على هذا النص، يجدر بنا أنْ نقف عنده قليلاً، لنقول: إنه جمع الألفاظ المختلفة لتدل على معنىً واحد عام (مشترك)، ثم أفرد للفظتين مما ذكره في كل منها معنىً

---

(٢١) ينظر على سبيل المثال: فصول في فقه العربية، فقه اللغة العربية.

(٢٢) ص ١٥.

يختلف عن الآخر ، ويتميز به، أي أنه أكثر تخصيصاً من المعنى العام لجميعها . فما ذكره ما هو إلاّ إدراك منه على تمييز كل لفظة بمعنى دقيق يختلف عن الإستعمال العام لها .

٢- ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)

شاع لدى المتأخرين والمحدثين من اهل اللغة إنكار ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) للترادف، وتعدى ذلك الى المشترك والتضاد أيضاً . وكان سندهم في ذلك كله ما نقله السيوطي (ت٩١١هـ) من « شرح الفصيح » المعروف «بتصحيح الفصيح» لابن درستويه (٢٣) .

أما قول ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) الذي استندوا اليه في ذلك، فهو:

« فلا يمكن فَعَلَ وأفعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلاّ أنْ يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما في لغة فمحال أنْ يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإنْ كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم ما لا يجوز في الحكمة.

وليس يجيء شيء من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألفناه: « في افتراق معنى فَعَلَ وأفْعَلَ » ومن هنا يجب أنْ يُتعرَّف ذلك»(٢٤) .

والمتأمل في النص يستنتج الآتي:

١- إنه خص باب « فَعَلَ وأفْعَلَ» فقط في عدم مجيئهما بمعنى واحد، بدليل التخصيص والتقييد في كلامه عنهما وهو ما يُفهم من :

أ - قوله « ولا يكون فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد».

ب - وقوله «لم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق ، فظنوا أنهما بمعنى واحد» .

جـ- وليس يجيء شيء من هذا الباب إلاّ على لغتين متباينتين...».

د - تأليفه كتاباً سماه « في افتراق معنى فَعَلَ وأفْعَل » .

(٢٣) ينظر: المزهر ١/٣٨٤-٣٨٦. أقول ذلك لأنهم نظروا الى قياس السيوطي أولاً.

(٢٤) تصحيح الفصيح ١/١٦٥-١٦٦، وقد نُقِلَ النص كاملاً لأهميته، وينظر: المزهر ١/٣٨٤ -٣٨٥.

مما يدل على أنه يخص هذا الباب فقط لا اللغة بأكملها، وبمعناها الأعم.

٢- إن خلافه مع اللغويين في مجيء « فَعَلَ وأَفْعَل » على معنىً واحد، هو خلاف في الفروع وليس في الأصول، إذ أنه جزء من اللغة وليس اللغة كلها.

٣- إنه ينظر الى « فعل وأفعل» نظرة صرفية بحتة ، إذ أنَّ وجود الهمزة وعدمها يغيّر معنى كل منهما، بينما يراها آخرون لغة(٢٥) .

٤- لو كان ابن درستويه يقصد من خلال ذلك الباب اللغة بشكل عام، لفُهِمَ منه غير الذي فهمه المتأخرون والمحدثون وهو:

أ - إنه لا ينكر مجيء ألفاظ مختلفة لمعنى واحد على أنه يؤمن بوجود بعض الفروق بينها، لقوله:.

« ... وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنىً واحد »(٢٦) .

ب - إنَّ الترادف الذي أنكره ليس هو الترادف الذي يعنيه القدماء، وهو ما يجمع كل الأسماء والصفات والفروقات. والعلل. وإنما أنكر الترادف التام الذي يعني: إتحاد الألفاظ في المعنى الواحد إتحاداً تامًا، وهو المفهوم الذي نقصده بمصطلح الترادف في الوقت الحاضر، لقوله: وليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب وواضع اللغة عزَّ وجل حكيم عليم، وإنما اللغة الموضوعة للإبانة عن المعاني... ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا لِعلل»(٢٧). وهو مايقول به أغلب اللغويين كما سيتضح.

ومما يدل على أنه لا يقصد في إنكاره الترادف العربي الذي قصده اللغويون – وهو أنْ تدل الألفاظ المختلفة على المعنى الواحد بالدلالة العامة (المشتركة) وتفترق كل واحدة منها بالدلالة الخاصة – الدلائل الآتية:

أ - قوله : « وأما قوله : هلك يهلك، فمعناه: عطب أو تلف، أو مات، أو ضاع يحتمل كل ذلك

---

(٢٥) ينظر: تصحيح الفصيح ١/١٦٥، ابن درستويه:٦٦.

(٢٦) تصحيح الفصيح : ١/١٦٦.

(٢٧) م .ن .: الموضع نفسه.

لقرب بعضه من بعض في المعنى»(٢٨) ، أي أنه يجد في هذه الألفاظ تقاربًا في معانيها، مما جعلها تدل دلالة واحدة وهي الدلالة المشتركة على الرغم من اختلافها في دلالتها الخاصة.

أليس هذا التمثيل يشبه ما ذكره الأصمعي (ت٢١٦هـ) وغيره من اللغويين الذين قيل عنهم: إنهم جوّزوا وقوع الترادف وأثبتوه؟ ، بل هو عينه.

ب - في أغلب مواضع كتابه « تصحيح الفصيح» يفسر اللفظة الواحدة بألفاظ أُخَر مختلفة لكنها متقاربة في المعنى، وتختلف عن بعضها باختلاف أو فرق ما، مما يدل أيضًا على أنه لم يقصد بالترادف: الإتحاد التام - الذي نفهمه- فهو مفروغ منه - عندهم - بإنكاره، وإنما الترادف لديهم - هو ما ذُكر سابقًا - أنَّ الالفاظ المختلفة تدل دلالة مشتركة واحدة مع إحتفاظ كل منها بدلالة خاصة تميزها عن غيرها، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- قوله: « ومعنى نقمت معنى سخطت وغضبت وكرهت ومنه الإنتقام من العدو، وهو المعاقبة والتشفي»(٢٩) .

٢- وقوله : « وأما قوله : خسأت الكلب، فمعناه: طردته، وأبعدته، وأفردته»(٣٠) .

٣- ونظير ما تقدم ، يُرى في كتابه «كتاب الكتاب» :

أ - قوله: « وتكتب لليلة بقيت ، وليومٍ بقي، وليومين بقيا، ولو كتب كاتب » غير «مكان» بقي « لم يكن مخطئاً، ولو كان غير مستعمل. قال الله عز وجل: « إلاّ عجُوزًا في الغَابِرِين»(٣١) .

ب - قوله: « إعلم أنهم يكتبون لليلة خلت أو مضت، ولا يستعملون غيرهما من الافعال التي بمعناهما، ولو قيل في «مكانهما» تصرّمت أو تحرّمت أو إنقضت أو شيء في معناهن لم يكن ذلك خطأ، ولكنه من كلام الشعراء والخطباء، وأما المستعمل عند الجمهور فما بدأنا بذكره»(٣٢) .

---

(٢٨) م. ن: ١٣٢/١.
(٢٩) تصحيح الفصيح: ١/ ١٣٢.
(٣٠) م . ن : ١/ ١٧٣. وينظر مثلاً: غبطت ١٢٧/١، غلت ١٣٨/١، غنث ١٣٩/١، مست ١٥٥/١.
(٣١) كتاب الكتاب ١٤٤ . والآية الكريمة من سورة الشعراء، الآية : ١٧١.
(٣٢) كتاب الكتاب ١٤٣.

ألم يفسّر ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) اللفظة الواحدة بألفاظ أُخَر ؟ ألم يضع ألفاظًا بدل لفظة واحدة ؟ بل إنه لا يَعُدّ ذلك من الخطأ، وإنْ لم يستعمله الجمهور.

فهذا يعني أنه كان ينكر الترادف – حسب قول المتأخرين والمحدثين – ثم غضَّ عن قوله الأول، فاستعمل المترادف ولم ينكره بتعقيب أو اعتراض ؟

وجوابه: أنه أنكر الترادف بمعنى الإتحاد العام من غير فرق أو اختلاف، لأنه كما يقول: الواضع حكيم وهو الله عزّ وجل. ولم ينكر الترادف الذي يعنيه القدماء الأوائل من اللغويين، وهو دلالة الألفاظ المختلفة على المعنى بدلالة مشتركة (عامة) وتختلف في دلالتها الخاصة لوجوه واعتبارات، لأنه لم يخرج في أقواله وأمثلته عما رسمه ووصفه اللغويون قبله.

أما ماورد في آثار المتأخرين والمحدثين فإنه استنتاج قياسي – ومنهم السيوطي (ت ٩١١هـ) – لما توصلوا اليه من توجيه وتحديد وتقسيم للترادف وفق النظرة الأصولية وليس وفق نظرة اللغويين الاوائل. ثم نظر المحدثون الى قول السيوطي (ت٩١١هـ)، واتخذوه أساساً في القياس ولم يعنوا بدرس كتاب ابن درستويه « تصحيح الفصيح» أو الرجوع اليه للتثبت مما أورده ، لهذا جاءت نظرتهم قاصرة فيما ذكروه.

٣- ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)

شاع عن ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) أنه يطلق على الأسماء والصفات لفظة «أسماء» فيجعلها سواء بلا تفريق. وتلك النظرة لها ما يردها، يقول ابن خالويه:

« والذي أذهب اليه أنَّ هذه الأسماء كلها صفات لله تبارك وتعالى وثناء عليه، وهي الأسماء الحسنى، كما قال الله: «ولله الأسْمَاءُ الحُسْنَى فادعُوهُ بها»[٣٣] .فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها، فقال : « تسعة وتسعون اسمًا من أحصاها دخل الجنة[٣٤]» بينتها في كتاب مفرد، واشتقاق كل اسم منها ومعناه»[٣٥] .

ويكشف النص عن تمييز ابن خالويه للصفات عن الأسماء، أي أنه لا يدخل الصفات في عداد الأسماء ويعدهما سواء .

---

(٣٣) الأعراف: الآية ١٨٠.

(٣٤) الحديث في صحيح البخاري ٤/٧٢٦ (باب التوحيد).

(٣٥) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ٢٤-٢٥.

ويبدو أنّ إطلاق لفظة «اسم» في قوله: « واشتقاق كل اسم منها » كان على جهة التغليب أو بما كان شائعًا ومشهورًا .

وكذلك قوله في مقدمة رسالة «أسماء الأسد» بأن للأسد « زهاء خمس مائة اسم وصفة»[٣٦] . وهذا خلاف ما أُثِر عنه في الرواية المشهورة بأنه لا يفصل بين أسماء التسميات وصفاتها، ويعدها سواء، مما جعل أبا علي الفارسي ينكر عليه ذلك.

تقول الرواية كما ينقلها السيوطي : إنّ أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) قال: كنت بمجلس سيف الدولة بحلب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه فقال أبو علي: ما أحفظ له إلاّ اسمًا واحدًا وهو السيف. قال ابن خالويه : فأين المهند والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنّ الشيخ لا يُفرِّق بين الاسم والصفة»[٣٧] .

وقد أشار أحد الباحثين الشكوك في صحتها عندما حاول الكشف عن موقف أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تجاه الترادف[٣٨] ، وهي تثير الشكوك مرة أخرى أمام النصوص السابقة الموثقة التي كشفت بوضوح عن موقف ابن خالويه تجاه الأسماء والصفات.

٤- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) قال:

لم ينكر أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)الترادف كما هو منقول عنه في كتابه «المسائل المشكلة » المشهور بـ «البغداديات» بل انه بينّ فيه فائدته أيضًا ، وهي[٣٩] :

١- « الحاجة الى التوسع بالالفاظ « إذ يعين الشاعر في قوافيه ، والخطيب في سجعه.

٢- التأكيد إنْ أراد تكرير الألفاظ.

وهو يدفع كل اعتراض يراد به إنكار الترادف بالحجتين النقلية والعقلية. ولكنه يحاول بكل السبل أنْ يرد على ثعلب (ت ٢٩١ هـ) كلامه في عدم جواز « كون اللفظتين المختلفتين لمعنىً واحد»[٤٠] الذي حكاه محمد بن السّري(ت٣١٦هـ).

ويبدو من رد أبي علي (ت ٣٧٧هـ) أنه حاول أنْ يفهم ما تعنيه عبارة ثعلب (ت ٢٩١هـ)

---

(٣٦) رسالة « أسماء الأسد » مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٣٦، ج٢، ص ٢١٦.

(٣٧) المزهر ١/٤٠٥.

(٣٨) ينظر: أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية ٧٧-٧٩.

(٣٩) ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) : ٥٣٣-٥٣٤.

بالضبط لعدم وضوحها، فكانت إحدى الحجتين: السماع «فقد حكى أهل اللغة في ذلك ما يكاد لا يُحصى كثيرة، وصنفوا في ذلك كالأصمعي...»(٤١) .

ويعني ذلك ، أنه يرى ثعلبًا (ت ٢٩١هـ) غير متفق مع جمهرة اللغويين - كالأصمعي ممثلاً - وقد تمَّ الكشف عما يعنيه الأصمعي وغيره من اللغويين بالترادف إذ كانوا يعنون به من خلال ما تقدم من الأمثلة والشواهد - دلالة الالفاظ المختلفة على معنىً واحد عام، مشترك بينهما، ولكن كل لفظة تفترق عن الأخرى في معناها الخاص لوجه ما، ليس له وجود في اللفظة الأخرى.

إذن لقد فهم أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) من عبارة ثعلب (ت٢٩١هـ)، ما يعنيه هؤلاء، وليس الترادف التام الذي يعني الإتحاد التام بين الالفاظ المختلفة في المعنى الواحد.

أما الحجة الثانية التي يسوقها للرد على ثعلب (ت ٢٩١هـ)، فإنه يبدؤها بتوجيه آخر لعبارة ثعلب، مما يدل على عدم ثبات أو وضوح فكرة العبارة لديه. إذ يقول « فإنْ قال إنَّ في كل لفظة من ذلك معنى ليس (في اللفظة الأخرى ففي قولي : مضى ، معنىً ليس في قولي: ذهب وكذلك جميع هذه الألفاظ»(٤٢) .

فيرد عليه بقوله :

« قيل له: نحن نوجدك من اللفظين المختلفين ما تلاجد بدًا من أنْ نقول : إنه لا زيادة معنى في واحدة منهما دون الأخرى، بل كل واحد يفهم من صاحبه»(٤٣) .

ويعني ذلك : أنه يرى الترادف: هو الإتحاد التام بين الفاظ المختلفة والمعنى واحد من غير زيادة في معنى كل لفظة منها، وهو بذلك يناقض ما بدأه في حجته الثانية، ويتوجب على ذلك إنكار مفهوم الترادف الذي ذهب اليه اللغويون جميعًا، ومنهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ) لما أثبتوه في مصنفاتهم من مفهوم يختلف عن مفهوم الإتحاد التام. وهو مفهوم الإشتراك في المعنى العام والتفريق عن المعنى الخاص.

ومع ذلك فإنَّ الشواهد التي أوردها سندًا لحجته لا تقوم دليلاً عليها، ولا تقاربها. وقد

(٤٠) م . ن ٥٣٦.

(٤١) م.ن. الموضع نفسه.

(٤٢) المسائل المشكلة (البغداديات): ٥٣٦.

(٤٣) م . ن الموضع نفسه.

سماها (الكنايات) أي الضمائر التي تدل على صاحبها، فمن شواهده: جئتني وما جاءني إلا أنت، وجاءاني وما جاءني إلاّ هما، وقمنا وما قام إلاّ نحن وما أشبه ذلك. يُفْهَم من كل لفظة ما يُفْهَم من الأخرى، من الخطاب ، والغيبة، والإضمار، والموضع من الإعراب، ولا زيادة في ذلك ولا مذهب عنه»(٤٤) .

إنَّ جميع أمثلته تركيبية نحوية وليست ألفاظًا مفردة لغوية خالصة، فضلاً عن أنها تعنى بالضمائر ومواضع الإعراب كما يقول هو نفسه، إذ ليس هناك خلاف في أنْ تكون تلك الضمائر دالة تامة على صاحبها وفي الموضع الإعرابي الذي تستحقه.

والذي قال به اللغويون هو دلالة الألفاظ دلالة الضمائر على أصحابها .

ويذكر أحد الباحثين أنَّ أبا علي (ت ٣٧٧هـ) كان يقصد بالترادف: « أنْ تكون الألفاظ موضوعة أصلاً لمعنىً معين، وكأنه في ذلك نهج نَهْجَ بعض الأصوليين»(٤٥) ، ثم يردفه بتعريف الأصوليين الذي يلزم كل لفظة من الألفاظ أنْ تحمل الدلالة على المعنى من غير فرق فهو« إتحاد تام في المعنى»(٤٦) .

وهذا القول بشأن الترادف يرده ما سبق، فلو كان أبو علي (ت٣٧٧هـ) ينظر الى الترادف بمثل ما نظر اليـــه الأصوليون ، لرفض ما جـــاء به اللغويون وعدّه من المتباينات مثلاً.

٥- علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) :

لعل أكثر ما يميز الرماني عن غيره من اللغويين، أنه وسم أحد مصنفاته بـ« الألفاظ المترادفة» مصرحًا بمصطلح الترادف، مما يجعل دراسة انموذج من ألفاظه أكثر وضوحًا وفائدة. يقول الرماني في « فصل – عدل ومال» :

كقوله في « فصل – عدل ومال» :

« عدل ومال، وانتحى، وحاد، وحاص، وجاص .. وراغ وزاغ...»(٤٧).

---

(٤٤) المسائل المشكلة (البغداديات): ٥٣٧ .

(٤٥) أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية ٧٩.

(٤٦) م . ن : ٧٩ عن التصور اللغوي عند الأصوليين ٩٩.

(٤٧) الألفاظ المترادفة ٢١.

وكقوله في « فصل – تبليغ الشيء»(٤٨) .

« أوصلَ ، وأوردَ ، وأنبأ ، وأخبر، وأبان، ونبّأ ، وأبلغ ، وخبّر».

فالرماني (ت ٣٨٤هـ) يَعُدّ الألفاظ التي تطرأ عليها ما نسميه بالتغير الصوتي أو التغير اللهجي من الألفاظ المترادفة، وذلك لعدم تغيّر معانيها مهما اختلفت أشكالها، فهي تصب أخيراً في معنىً واحد يُفهَم منه المعنى العام. يدل عليه جمعه لصيغ مختلفة كـ » نبّأ وأنبأ، وخبّر وأخبر، في المثال المذكور آنفاً ، وهو النحوي المختصص الذي يَعُدّ كل صيغة من صيغ الكلمة الواحدة تختص بمعنىً لا تفيده صيغة أخرى، لأنه لا ينكر الصلة المعنوية بينها، إذ أنها تدل دلالة واحدة (مشتركة) وهي الإنباء والإخبار.

فليس من الحق في شيء من يدّعي أنْ طائفة من علماء اللغة قد شطَّ بهم الفهم « بعيداً ححين عدّوا أقل تغيير في بنية الكلمة وشكلها مهما كان طفيفاً من الترادف»(٤٩) ، لأن مقصدهم غير مقصده.

٦- ابن جني (ت ٣٩٢هـ) :

ويتضح تأكيد الصلة المعنوية العامة بين الألفاظ المختلفة عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله في الفصل الذي عقده في «الخصائص» تحت عنوان : « باب في تلاقي المعاني على إختلاف الأصول والمباني» :

« وذلك أنْ تجد للمعنى الواحد أسماءً كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى الى معنى صاحبه»(٥٠) . فالخليقة والطبيعة، والنحيتة، والعزيزة، والنقيبة، والنحيزة، والضريبة، والسجية، والطريقة، والسجيحة»(٥١) تؤذن بالالف والملاينَة والإصحاب والمتابعة»(٥٢) . وهو المعنى العام المشترك لها، فضلاً عن أنها « كلها صفات تؤذن بالمشابهة والمقاربة»(٥٣) ، أي : أنه لا يؤكد إنطباقها أو اتحادها في المعنى، بل تقاربها في المعاني فتدل على معنىً عام واحد لها.

(٤٨) م . ن : ١٣.
(٤٩) الترادف في اللغة ٤١ .
(٥٠) ١١٣/٢.
(٥١) ينظر: الخصائص ١١٣/٢–١١٦ .
(٥٢) ، (٥٣) م .ن : ١١٦/٢.

ومن هذا النص يتضح أنّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) كان يميل الى نفي الإتحاد التام بين معاني الألفاظ المختلفة وهو (مفهوم الترادف التام الحديث). وهو في الوقت نفسه ردّ على من ادّعى عليه القول بالترادف بالمفهوم الحديث وتخطئته في ذلك، لأنه أورد فيما لا يصح ترادفه على الرغم من أنّ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يؤكد أنّ « الأصول مختلفة، والامثلة متعادية والمعاني مع ذينك متلاقية»(٥٤) ، أي : غير متحدة.

٧- ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥هـ):

تأسيساً على منهج البحث العلمي الذي يقوم على عرض الحقائق، لاستخلاص النتائج من خلال الدرس والبحث القائم على معالم، ومن هذه المعالم مادة الدرس لهذه المسألة مقولة ثعلب (ت ٢٩١هـ) التي تناقلها بعض أتباعه، لأجل هذا أخرته ذكراً وهو الأحق بالتقديم، لأن الإستدلال على موقفه كثيراً ما يعتمد على موقف ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) الذي صرّح بأنّ ما يذهب اليه إنما هو مذهب شيخه ثعلب (ت ٢٩١هـ) .

وقد شاع في كتب المحدثين ذكر إنكارهما الترادف وتأرجح كل منهما في ذلك فبينما ينكرانه في موضع أو مصنّف، فإنهما يثبتانه في موضع آخر .

والشواهد تثبت أنْ لا خلاف في موقفهما تجاه مفهوم الترادف الذي التزماه .

ومن هذه الشواهد:

١- يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) دفاعاً عن اللغة العربية: « لو احتجنا الى أنْ نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلاّ باسم واحد ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة»(٥٥) .

أي أننا نعبِّر عن المسمى باسمه وبصفاته الكثيرة التي يُطلق عليها الأسماء المترادفة. وعليه فإنّ مفهوم الترادف (الأسماء المترادفة ، يشتمل على الأسماء والصفات على السواء بلا فرق).

---

(٥٤) الخصائص : ١١٨/٢.
(٥٥) الصاحبي ٤١.

٢- يقول ابن فارس « قعد وجلس» :

« ونحن نقول إنَّ في قعد معنى ليس في جلس ألاَ ترى إنّا نقول: قام ثم قعد وأخذه المقيم والمقعد... ثم نقول : كان مضطجعًا فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس لأن الجَلْس ، المرتفع ، فالجلوس ارتفاع عما دونه. وعلى هذا يجري الباب كله »(٥٦) .

فابن فارس (ت ٣٩٥هـ) يشير الى اشتراكهما في معنىً عام واحد (مشترك) وهو ما يسمّيه بالجلوس تارة، والقعود تارة أخرى، وإنما اختلافهما هو : في الوضع (أو الطريقة) الذي أدّى الى الجلوس أو القعود. فهو افتراق في التخصيص لا غير.

٣- يؤيد ما تقدم قوله :

ولسنا نقول: « إنَّ اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول: إنَّ في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى»(٥٧) .

أي أنه لا يدعي اختلاف الالفاظ في معانيها (أي معنى كل لفظة منها) كليًا، وإنما تتضمن كل واحدة منها معنىً مخصوصًا ليس في الأخرى ، وتشترك في معنىً واحد (عام). لذلك يذكر ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في شواهده كلها ألفاظاً تدل على المعنى العام، وتختلف بمعناها الخاص إنْ تطلّب الأمر الدقة مثل:

« مضى وذهب وانطلق وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع»(٥٨) .

وهذا لا يتفق مع مفهوم الترادف لدى المتأخرين والمحدثين الذين يعنون به الإتحاد التام بين معاني الألفاظ المختلفة، وإنما يتفق مع كل اللغويين الذي سبقوه والذين جاءوا بعده، والتزموا ما كان عليه أسلافهم.

ومن مفهوم ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) للترادف، يمكن أن يُفهم قول ثعلب (ت٢٩١هـ) الذي نقله حكايةً أبو بكر السراج (ت ٣١٦هـ) : إنه « لايجوز أنْ يختلف اللفظ والمعنى واحد»(٥٩) . أي لا يمكنْ أنْ يختلف اللفظان إختلافاً كليًا ويدلان على المعنى الواحد وكما أشير من قبل الى قول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) متّبع مذهبه.

---

(٥٦) الصاحبي: ٤١.

(٥٧) م .ن : الموضع نفسه.

(٥٨) م.ن.: ٩٦.

(٥٩) الإشتقاق ، لأبي بكر السراج ، ٤٥.

ولسنا نقول إنَّ اللفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه ، وإنما نقول إنَّ في كل واحدة منهما معنى ليس في الأخرى»(٦٠) .

أي أنه ينكر الترادف التام في اصطلاح المحدثين، وهو الإتحاد التام بين معاني الألفاظ المختلفة، ولم يقصد بذلك ما ذهب اليه الأصمعي (ت٢١٦هـ) وغيره من اللغويين.

ويؤيده ما نشره في مجال الترادف من الألفاظ المترادفة بالمفهوم الذي تعارفوا عليه، الذي يقصده المتأخرون والمحدثون كقوله: « عفا ودَرَسَ ومحا، وإمّحى وإطّرق»(٦١) .

وقوله: « الجَد : البخت، وهو أيضًا الجد للأب ، وهو العظمة وهو العمر»(٦٢) . وقوله عن «تَنْتَحِ» : « أي تَنْضَح، وهما بمعنىً واحد»(٦٣) .

٤- كتاب« متخير الألفاظ» لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) يزخر بالأسماء المشتركة في المعاني كقوله:

« ويقال للأثر: البَلَدُ ، والنَدَبُ ، والحِبَار»(٦٤) ، فضلاً عن تصريحه في مقدمة كتابه: بأنه أودعه من « محاسن كلام العرب.. منظوم ذلك ومنثوره»(٦٥) وقوله «وختمته بالزلفاظ المركبة الجارية مجرى الأمثال والتشبيهات والمجازات والإستعارات وعوّلت في أكثره على ألفاظ الشعراء بعد التنقير عن أشعارهم والتأمل لدواوينهم»(٦٦).

ويمكن تقسيم قوله على نقط لتتضح مقاصده:

فهل كان ابن فارس (٣٩٥هـ) غافلاً عما قاله بشأن التنقير في دواوين العرب وأشعارهم واختياره «الالفاظ المركبة والجارية مجرى الأمثال والتشبيهات والمجازات والإستعارات» إذا كان يفهم الترادف كما يفهمه المتأخرون والمحدثون؟(٦٧).

---

(٦٠) الصاحبي ٩٧.
(٦١) مجالس ثعلب ١/١٠٨.
(٦٢) م . ن : ٢/٤٧٠.
(٦٣) م . ن . الموضع نفسه.
(٦٤) متخير الألفاظ ٢٣٥ . وينظر مثلاً: ص ١٩٩، ١١٦-١١٧.
(٦٥) م . ن : ٤٣.
(٦٦) م . ن : ٤٣-٤٤.
(٦٧) ومع ذلك يقول مؤلف الترادف: ص ٢١١ عن ابن فارس: «أنكر الترادف متابعاً شيخهثعلباً على حين نجده يذكر عدة اسماء للشيء الواحد ويورد الفاظاً مختلفة ثم يفسرها بمعنىً واحد». ثم يذكر المؤلف شواهد من «متخير الألفاظ».

٥- يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في الاسماء والصفات:

«ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو: السيف والمهند والحسام، الذي نقوله في هذا الشأن إنّ الاسم واد هو السيف، ومابعده من الألقاب صفات ومذهبنا أنّ كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»(٦٨).

قوله هذا لايتعارض مع ماتقدم، إذ أنّ الصفات -حقاً- تختلف في معنى كل منها وهي المعاني المخصوصة التي تتفق مع الاسماء في المعاني الدالة على الشيء (المسمى). والخلاف بين الاسم والصفة لايمسّ مفهوم الترادف لديهم، لانه يتضمن صفات ومجازات وتغييرات صوتية ودلالية واعتبارات أُخَر كما اتضح من مصنفاتهم، وأوضحه -هو- في كابه «متخير الألفاظ» فضلاً عن أنه سمّى «الاسماء والصفات» بـ«الأسماء المترادفة» كما في الدليل الأول، وما سيأتي أيضاً.

ومما يؤكد عدم تأثر مفهوم الترادف لديه بمسألة التمييز بين الاسم والصفة الآتي:

أ- قوله:

«ووما لايمكن نقله البتة (يقصد النقل الى لغة ثانية) أوصاف السيف والأسد والرمح وغير ذلك من الأسماء المترادفة ومعلوم أنّ العجم لاتعرف للأسد اسماً غير واحد، أما نحن فنخرج له خمسين ومائة اسم»(٦٩).

فقوله واضح لا يحتاج الى تعليق، فالأسماء والأوصاف على السواء من المترادفات.

ب - استشهاده بقول ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) :

« جمعت للأسد خمسمائة اسم وللحية مائتين»(٧٠) .

جـ - استشهاده بقول الأصمعي (ت ٢١٦هـ) للرشيد:

« ... قد حفظت للحجر سبعين اسماً»(٧١) .

د - اصنف ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) كتاباً في أسماء الحجر سماه « الحجر»(٧٢) .

---

(٦٨) الصاحبي: ٩٦.

(٦٩) الصاحبي: ٤٣.

(٧٠) الصاحبي: ٤٤.

(٧١) م.ن : الموضع نفسه.

(٧٢) م. ن. الموضع نفسه. وينظر: هامش ٦ من الصفة نفسها.

٨ – ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ، وأبو هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠هـ):

ذكرت ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ها هنا وهو الجدير بالتقديم على كل من تقدم ذكره لما أحدثه قوله من لَبْس فَفُسِّر على غير حقيقته، إذ يمكن أنْ يكشف عن معناه الحقيقي عند تحليل كلام أبي هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠هـ) ، لذا سيقدم أبو هلال العسكري عليه.

يقول أبو هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠هـ) :

« الشاهد على أنَّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني. أنَّ الاسم: كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة. وإذا أُشير الى الشيء مرة واحدة فَعُرِف ، فالإشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة.

وواضع اللغة حكيم لايأتي فيها بما لا يفيد، فإنْ أُشير منه في الثاني والثالث الى خلاف ما أُشير اليه في الأول كان ذلك صواباً.

فهذا يدل على أنَّ كل اسمين « يجريان علي معنىً من المعاني وعين من أعيان في لغة واحدة، فإنَّ كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان الثاني فضلاً لا يُحتاج اليه»(٧٣) .

ويمكن تقسيم قوله على نقط لتتضح مقاصده:

١- إنَّ الاسم يدل على معناه (مسماه) ولازم له « لزومًا عقليًا أو عاديًا » ، ويفيد القطع عليه لا على غيره(٧٤) .

٢- إنَّ الدلالة على المسمى تكون باسم واحد لاغير، فإنْ وُجِدَتْ اسماء أُخَر تدل على المسمى نفسه بلا اختلاف بينها، عُدَّت عندئذ غير مفيدة وزائدة ، و«وواضع اللغة حكيم لا يأتي بما لا يفيد».

٣- يمكن أنْ تشير الأسماء المختلفة المعاني على المسمى نفسه لما فيها من اختلاف.

٤- يستنتج العسكري (ت بعد ٤٠٠هـ) من كل ذلك: أنه لاتوجد أسماء مختلفة متحدة في المعنى إتحاداً تامًا تدل على المسمى نفسه على جهة إنفراد كل منها بمعنى مستقل عن الآخر بسبب الوضع، وإنْ وُجِدت فيقتضي الإختلاف بين معانيها.

ويمكن أن يُستنتج من قوله الأخير:

---

(٧٤) ينظر: أصول الفقه – بدران أبو العينين: ١٨٣-١٨٤.

أنه ينفي الترادف بالمفهوم السائد عند المتأخرين والمحدثين. وعلى الرغم من وجود هذا النوع لدى اللغويين الأوائل، فإني لم أقف على مصطلح معين يدل عليه قبل القرن الخامس الهجري.

لكنه يعترف بدلالة الاسماء على الشيء الواحد إذا وُجِدَ بين معاني الأسماء الدالة عليه إختلاف.

فما هو الإختلاف ؟

يوضحه العسكري (ت بعد ٤٠٠ هـ) بقوله:

« والى هذا ذهب المحققون من العلماء، واليه أشار المبرّد في تفسير قوله تعالى « لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا »[٧٥] قال: فعطف شرعة على منهاج[٧٦] ، لأن الشرعة لأول الشيء والمنهاج لعظمه ومتّسعه. واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا إذا ابتدأ، وأنهج البلى في الثوب إذا اتسع فيه. قال: ويعطف الشيء على الشيء، وإنْ كانا يرجعان الى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف للآخر، فأما إذا أُريد بالثاني ما أُريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ. لا تقول جاءني زريد وأبو عبدالله إذا كان زيد هو أبو عبدالله»[٧٧] .

يُستنتج من ذلك:

١- إنْ الخلاف: هو أنْ يكون بين اللفظين معنىً عام مشترك ويختلفان في المعنى الخاص لكل منهما، كاستشهاده بـ «شرعة» و «منهاج» .

٢- إذا كان معنيا اللفظين منطبقين متحدين على الشيء الواحد بخلاف (بلا تخصيص أو اعتبار يوجب التفريق) ، فلا يجوز عطف أحدهما على الآخر، كقوله:

« لا تقول جاءني زيد وأبو عبدالله إذا كان زيد هو أبو عبدالله».

ويُنظر أيضًا قيده في «المال» وتفريقه في « النأي» و البعد» في النص الذي يلي النص المذكور آنفًا[٧٨] .

---

(٧٥) سورة المائدة : آية ٤٨.

(٧٦) ولعل الصواب « فعطف منهاج على شرعة».

(٧٧) الفروق في اللغة ١٣٠.

(٧٨) ينظر: م.ن: ١٤.

ومن هذا المفهوم الذي يتفق مع مفهوم ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ) وغيرهما من اللغويين – يمكن أنْ يُفَسَّر قول ابن الأعرابي(ت ٢٣١هـ) :

« كل حرفين أوقعتهما العرب على معنىً واحد، في كل واحد منهما معنىً ليس في صاحبه، وربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غَمُضَ علينا، فلم نلزم العرب جهله»(٧٩).

فيكون تفسيره:

كل مسمى أطلق عليه العرب اسمين: فإنَّ هذين الاسمين يحملان معنيين مختلفين بعض الإختلاف، إذ أنَّ في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه يتميز به، فإنْ عرفنا الفرق بينهما أخبرنا به، وإنْ غَمُضَ علينا فلا نلزم العرب جهله».

أي أنه يذهب الى أنَّ اتفاق المعاني للألفاظ المختلفة هو إتفاق غير تام، وإنما ناقص لوجود جهة من جهات الإختلاف، كالتخصيص مثلاً.

وبذلك يكون ابن الأعرابي (ت٢٣١ هـ) أول من ذهب الى فكرة الألفاظ المترادفة بهذا المعنى حسب النصوص التي وصلت الينا.

ومن هنا يفهم تضاده مع الترادف التام عند المتأخرين والمحدثين، فقد حكيت عنهم أقوال ترمي هذا اللغوي بالإثبات تارة، وبالإنكار تارة أخرى لمسألة الترادف، فأطلقوا الأحكام التي تتهمه بالإنكار والإثبات أو بالتأرجح في مذهبه(٨٠) .

وبعد هذا الإستطراد الذي أُثبت فيه موقف ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) نعود الى أبي هلال العسكري (ت بعد سنة ٤٠٠هـ) الذي يعطي صورة واضحة عن الوهم الذي يقع فيه بعضهم، فتصوَّرَ سائلاً يسأله عن ذلك بقوله: إنَّ امتناعك من أنْ يكون للفظين المختلفين معنىً واحد ردّ على جميع أهل اللغة، لأنهم إذا أرادوا أنْ يفسروا اللُّبَّ قالوا: هو العقل أو الجرح، قالوا: هو الكسب، أو السكب، قالوا: هو الصب، وهذا يدل على أنَّ اللب والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب والسكب والصب وما أشبه ذلك، قلنا: ونحن أيضاً كذلك نقول، إلاّ أنَّا نذهب الى أنَّ قولنا اللب، وإنْ كان هو العقل فإنه يفيد خلاف مايفيد قولنا العقل»(٨١) .

---

(٧٩) المزهر ١/٣٩٩–٤٠٠.
(٨٠) ينظر: فقه اللغة العربية ١٦٩، الترادف في اللغة ١٩٨.
(٨١) الفروق في اللغة : ١٦.

ويستنتج من ذلك:

١- إنه لا يمتنع من تفسير لفظة بلفظة أخرى تقاربها في المعنى، كما أجمع عليه أهل اللغة إلاّ أنه يذهب الى أنَّ أحد اللفظين « يفيد خلاف ما يفيد» الآخر.

٢- إنَّ قوله (اللب والعقل) سواء وغيرهما من الالفاظ التي فسرها لغويون آخرون لا تتعارض مع ماذهب اليه، لانهما سواء في دلالتهما العامة ويختلفان في دلالتهما الخاصة.

وتلخيص ما تقدم ذكره هو:

إنه منع إطلاق اللفظين المختلفين على الشيء الواحد إذا كانا متحدين في المعنى اتحاداً تامًا . وعللهُ بأنَّ « الواضع حكيم» فلا يأتي بمثله» .

وقوله هذا هو ما اصطلح عليه المحدثون بالترادف التام. وهو ما نفتقده (أي مصطلح الترادف التام) ، على الرغم من وجود فكرته لدى أغلب اللغويين ، أما قوله الاخر أنه يمكن إطلاق اللفظين المختلفين على الشيء الواحد مع ملاحظة الإختلاف في دلالتهما الخاصة عن دلالتهما العامة، فهو ما اصطلحوا عليه بالألفاظ المترادفة التي تجمع كل الفروقات والاعتبارات التي سوّغت ذلك.

وعلى ذلك يصح الإتفاق بين الإتجاهين أيضًا كما يتضح من قول (أولمان):

« المترادفات هي ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل في ما بينها في أي سياق. والترادف التام - رغم عدم استحالته - نادر الوقوع الى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أنْ تجود بها في سهولة ويسر.

فإذا ما وقع هذا الترادف التام، فالعادة أنْ تكون الفترة قصيرة محدودة... (إذ) سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يصبح كل لفظ منها مناسبًا وملائمًا للتعبير عن جانب واحد فقط، من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد»[٨٢] .

ولم يكتفِ العسكري (ت بعد ٤٠٠ هـ) بذلك، بل وضع المقاييس التي يُعرف بها الفرق بين المعاني الخاصة. أي أنه كشف عن أهم الوجوه والإعتبارات التي سوّغت الإختلاف بين المعاني الخاصة للألفاظ المختلفة، المتحدة في معانيها العامة.

(٨٢) دور الكلمة في اللغة ٩٨.

ويمكن أنْ يقال بصيغة أخرى:

إنَّ تلك الوجوه والإعتبارات هي التي تمنع حدوث الإتحاد التام بين معاني الألفاظ المختلفة الدالة على الشيء الواحد في اللغة الواحدة.

وهو ما يعرف عند المحدثين « بالترادف التام» وليس هناك مصطلح لدى ازقدمين يدل عليه. والوجوه أو الإعتبارات كثيرة – كما يقول- إذ ذكر منها(٨٣) .

١- «إختلاف ما يستعمل عليه اللفظان» .

وهو الإختلاف في التركيب النحوي لكل منهما .

٢- « اعتبار صفات المعنيين» .

٣- « إعتبار ما يؤول اليه المعنيان».

٤- « إعتبار الحروف التي تُعدَّى بها الأفعال».

٥- « إعتبار النقيضين» .

٦- « اعتبار الاشتقاق».

٧- « ما يوجه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه» .

٨- « إعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة» .

وبذلك يسقط قول من أدّعى عليه التأرجح بين إنكار الترادف بالمفهوم الحديث وتأييده ، وأنه يتناسى « مبدأه» « ويذكر الالفاظ المترادفة، بلا اعتراض عليها، أو معادلة للتفريق بينها « في كتابيه « التلخيص في معرفة الأشياء» ، و« المعجم في بقية الأشياء»(٨٤) .

وحسب ما يتبين مما تقدم، فإنَّه لا تناسيَ منه ولا تعارض بين كتبه، وكل مافي الأمر، أنه نظر الى الألفاظ نظرتين:

الأولى : إنها تحمل دلالات خاصة لايمكنها أنْ تلتقي ببعضها لوجوه واعتبارات معينة، أي لا تطابق ولا إتحاد بينها. وعليها ألَّف كتابه « الفروق اللغوية».

الثانية : أنَّ تلك الألفاظ المختلفة تحمل الى جانب دلالات عامة مشتركة فيما بينها دلالات خاصة – وهي أيضًا لوجوه واعتبارات معينة – ساغ لها « الترادف » العربي الأصلي فيما بينها، وقد تمَّ تفصيل ذلك آنفًا.

وعليها وضع كتابيه « المعجم في بقية الأشياء » ، و« التلخيص في معرفة الأشياء».

---

(٨٣) ينظر: الفروق في اللغة: ١٦-١٩.

(٨٤) فصول في فقه العربية ٣١٥ . وينظر: الترادف ٢٢٤ – ٢٣١.

أولاً: نتائج تحليل نصوص اللغويين الأوائل:

تلك، كانت نظرة تحليلية لأهم النصوص اللغوية لمجموعة من العلماء اللغويين الأوائل في محاولة الكشف عن مفهوم الترادف لديهم، بعيداً عن سيطرة مفهوم الأصوليين والمناطقة عليه. فشمل مفهوم الترادف لديهم الألفاظ المختلفة، المشتركة في دلالتها العامة، والمفترقة في دلالتها الخاصة، فهي تفترق من عدة وجوه واعتبارات ، منها:

التعميم في المعاني، والتجاوز في خصوصية الالفاظ وفروقها الدقيقة كالتباين في صفاتها، وتشمل أيضاً استخداماتها المجازية والبلاغية، وما طرأ عليها من التغيّرات الدلالية والصوتية، وغيرها من الفروق التي تُوجِب الاختلاف عندما يتطلب الأمر استخدامها بدقة.

إما الإتحاد التام بين معاني الالفاظ المختلفة، فإنَّهم ينكرونه، لأنه « الواضع حكيمٌ لا يأتي بمثله » لذلك، توجَّب لديهم الاختلاف بين الألفاظ، ولو كان الاختلاف أو الفارق دقيقاً ، فتلك مسألة قد فرغوا منها، ولعله هو السبب الذي جعلهم لا يصطلحون عليه إصطلاحاً ما، فضلاً عن عدم حاجتهم اليه، وهو ما يعرف الآن بالترادف التام.

ولم ينشأ خلاف في إنكاره أو تأييده، وإنَّما كان الخلاف في جملة من الفروع مثل:

باب (فعل وافعل) لدى ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، الذي رفض أنْ يجيء من هذا الباب على معنىً واحد، وهي نظرة صرفية لمجموعة من الألفاظ وليست للغة كلها.

ولم يكن خلافهم في الأسماء والصفات من باب المترادف وغير المترادف، إنَّما الخلاف من حيث التمييز بين أنْ يكون ذلك اسماً أو صفة، فالأسماء والصفات من الأسماء المترادفة كما قرر ذلك ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) صراحة، وكما تشهد له الأمثلة والشواهد في المصنفات الخاصة بالمترادفات، وغير الخاصة التي احتوت شيئًا غير يسير منها.

ذلك هو نهج اللغويين في دراساتهم لظاهرة الترادف، وهو نهج أقرب ما يكون الى المنهج الوصفي الذي تميز بجمع اللغة من مصادرها الموثوقة كالقبائل التي لم تخالطها عجمة أو تشوبها رقة الحضر، كذلك الأخذ عن علماء اللغة الموثوقين بلغتهم، فجمعوا أكبر عدد ممكن من الألفاظ التي تكون اسماً وصفات ومجازات لمسمىً واحد، أو مسميات متعددة، فصارت في عرفهم أسماء مختلفة تدل على مسمىً واحد، فأطلقوا عليها: المترادفة.

إنَّ ما شاع لدى المُحْدَثين من وجود خلاف بين اللغويين الأوائل في ظاهرة الترادف وانقسامهم الى فريقين: فريق يثبته، وفريق ينكره لهو كلام مبالغ فيه، إذ ليس من السهل الطعن على علماء احتلوا مساحة زمنية كبيرة تقدر بمئات السنين، ومثلوا إرثًا لغويًا وحضاريًا ضخمًا ، فإذا كان كذلك، فلابد أنْ تكون المقاييس التي نستخدمها نحن لقياس مدى صحة دراساتهم مشوبة بالخلل، وإذا كانت نتائجها هزيلة جدًا، فلا ريب أنْ تكون تلك المقاييس لا تصلح أبدًا لإستخدامها في هذا الغرض، إذ لا يُعْقَل أنْ يكون كل من صَنَّف في الترادف قد أخطأ ،لأنه أدخل مالايجوز إدخاله في عرف المتأخرين والمحدثين، ولا يُعْقَل أيضًا أنْ يُتَّهم كل من عَدَّ منكرًا للترادف بأنه قد تجاوز مبدأه، فصنف فيه غير منكر ، ولا معترض، وأنه قد شطَّ بعيدًا في ذكر المترادفات(٨٥) .

ثانيا: الترادف عن الأصوليين بين المفهوم العام والمفهوم الإصطلاحي:

الى جانب نهج اللغويين، كان هناك نهج آخر يمثله الأصوليون الذين أدركوا «الرباط بين اللغة العربية وبين النص التشريعي، فكان الإهتمام باللغة من أهم الوسائل التي تعين على فهم النص فهمًا تتحدد به الفكرة تحديدًا واضحًا، وذلك لأنها مرتبطة بالحكم ومعرفة تطبيقه»(٨٦) ، فكان لابد من أنْ ينتهجوا المنهج العقلي في دراسة اللغة، ومنها:

مباحث الألفاظ ودلالاتها علاقاتها وظواهرها، كالترادف، والإشتراك، والتضاد، وغيرها فتميَّزت مباحثهم « بالدقة في التقسيم اللفظي وضبط الدلالة»(٨٧) .

من هنا يتخذ مفهوم الترادف إتجاهاً محدداً ينحصر في مجاله الحقيقي ألاَ وهو الإتحاد التام بين معاني الألفاظ المختلفة، ويطرح ما كان متباينًا ، أو متواطئًا، أي أنه يُخرج من المترادف كل فرق وإنْ كان دقيقًا(٨٨) . وهذا ما بيَّنه الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، بقوله: « إنَّ الألفاظ المتعددة بالإضافة الى المسمَّيات المتعددة على أربعة منازل، ولنخترع لها أربعة ألفاظ، وهي: المترادفة، والمتباينة، والمتواطئة، والمشتركة»(٨٩) .

ولكن هل كانت – حقًا– تلك الألفاظ (المصطلحات) اختراعًا منه كما يقول؟ لأنَّ عبارته

---

(٨٥) تنظر هذه الأوصاف في : الترادف في اللغة ٤١.
(٨٦) التصور اللغوي عند الأصوليين ٣٩.
(٨٧) م.ن : ١٠١.
(٨٨) ينظر: م.ن ١٠٠.
(٨٩) المستصفى : الغزالي ٣١/١. وينظر: التصور اللغوي عند الأصوليين ٩٩.

توهم بظهورها أول مرة لديه أو في زمنه.

ونقف هنا على قول الإمام الغزالي مع شيء من الحذر وعدم الإقرار بما أورده كليًا، لأن الإختراع يُقصد به إيجاد شيء غير موجود من قبل، ولا يُقصد به الإقتباس مما اصطلح عليه الفلاسفة قبله، لأنهم سبقوه في وضع دلالاتها الإصطلاحية الدقيقة، إذ أنها وردت تعريفًا وتبيينًا وتفريقًا عن غيرها لدى الفارابي (ت ٣٣٩هـ) في كتابيه (الحروف) و(العبارة)، فضلاً عن أنه بيَّن كيفية حدوثها. ويعني هذا ، أنَّ الفلاسفة قد سبقوا غيرهم في ذكر المصطلحات وتحديدها تحديداً دقيقًا(٩٠) .

ومع ذلك فالغزالي (ت ٥٠٥هـ) « يشير الى التباس المترادف بالمتباين ، فقد تبادر الى الذهن اذا أطلقت أسامٍ مختلفة على شيء واحد باعتبارات مختلفة، أنها مترادفة، كالسيف والمهند والصارم... وتلك أسامٍ متباينة وليست مترادفة، إذ ترتبط الدلالة المستفادة منها بصفة زائدة تظهر في المسمى فتُميِّزه عن غيره، ففي التباين مفارقة وإنْ رقَّت وفي الترادف موافقة تامة»(٩١) .

وعلى الرغم من تحديد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) للمصطلح وتفريقه له عن غيره، فإنَّ معاصره الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) لم يأخذ بما تحدد المصطلح به من مفهوم جديد عند الأصوليين على الأقل. وإنما ظل يتخذ مفهومه من اللغويين ، ذلك المفهوم الشامل، مما جعله يتحرج من القول بوجود المترادفات في اللغة عامة، وفي القرآن الكريم خاصة ، لذلك وصف القائلين بالترادف بأنهم « ممن لا يحقّ الحقّ ويبطل الباطل»(٩٢) ، لأنهم لا يجدون فرقًا بين الألفاظ المترادفة.

إنَّ استخدام المصطلح بمفهومه الجديد ظلَّ متذبذبًا حتى بعد مرور قرن تقريبًا، فما زال شاملاً لدى ابن الاثير (ت٦٠٦هـ) « المحدِّث الأصولي» ، فهو يُرجع الأسماء المترادفة الى معنىً عام، ويدرج تحته كل ما وُضِعَ « اسمًا للذات لا لمعنى فيه كالسيف » وما وُضع» لصفة فيه كالصارم« و ما وُضِع» لسبب وصف الوصف كالناطق والفصيح» ، لأن الفصيح صفة للناطق الذي هو صفة الإنسان»(٩٣) .

(٩٠) ينظر: كتاب الحروف ٧١ ، ١٤٠ . وينظر: تعليقات ابن باجة في كتاب أرمينياس ومن كتاب العبارة للفارابي ١٢ ، ٢٢، ٢٣، ٤٤.
(٩١) التصور اللغوي عند الأصوليين ١٠٠–١٠١ .
(٩٢) المفردات في غريب القرآن ٤/١ .
(٩٣) المرصّع ٣٥٢.

وأستخدمه الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) بمفهومه الدقيق حين عرّف الترادف بقوله:

« وهو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد بإعتبار واحد... واحترزنا بالإفراد عن الإسم والحد، فليسا مترادفين، وبوحدة الإعتبار عن المتباينين كالسيف والصارم، فإنهما دلاّ على شيء واحد، لكن باعتبارين أحدهما على الذات والآخر على الصفة...»[٩٤] ،

وعليه، فالخلاف الحقيقي بين الأصوليين أنفسهم أول عهدهم بالمصطلحات ، وبين الأصوليين واللغويين في تحديد دلالة المصطلح على مفهوم واحد ليتم من خلاله القياس.

إنّ تعدد مفاهيم الترادف وعدم استقراره من أهم العوامل التي ساعدت على نشوء الخلاف بين اللغويين والاصوليين وخاصةً بعد أستقراره لدى الأصوليين في عصري التاج السبكي (ت ٧٧١هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) ، لأنهم قاسوا ما ورد لدى اللغويين الأوائل من مترادفات بالمصطلح المستقر الذي اتخذ منهجًا محدداً ودقيقًا، ونتج عن ذلك وضع صفة الإنكار على لسان بعض العلماء كابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) مثلاً، فهمًا وقياساً بما لديهم من مفهوم متكامل للمصطلح[٩٥] .

ثم تبعهم في ذلك المحدثون، فاقتبسوا منهم أحكامهم وأقاموا على شاكلتها دراساتهم، معززين كل ذلك بالدراسات اللغوية الغربية.

وزد على ما ذكرت: إختلاف أسلوب البحث اللغوي، والغاية المتوخاة من الدرس اللغوي لكل من اللغويين والأصوليين والفلاسفة. فعلى الرغم من أنهم يستخدمون الالفاظ ودلالاتها للتعبير عنْ أغراضها ، فإنها تتغاير فيما بينها حسب استخدامهم للألفاظ ودلالاتها بالجهة التي تليق»[٩٦] . فصاحب الجدل يستخدم اللفظ « حسب المشهور الذي يجب أنْ يكون عليه اللفظ بحسب شهرة المعنى»[٩٧].

ويستخدمه « صاحب علم البرهان بحسب المعنى على التحقيق وما تعطيه الحدود، فيجعل اللفظ بحسب الحد»[٩٨] .

فالفلاسفة وبضمنهم المناطقة يحتاجون الى الدقة في استخدام الألفاظ ودلالاتها، ليعبروا عن أفكارهم بصورة دقيقة.

---

(٩٤) المزهر ١/٤٠٢.

(٩٥) ينظر: م.ن: ١/٤٠٠-٤٠٣. وما يوحي به السيوطي في المشترك أيضًا ١/٣٨٤-٣٨٦.

(٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ابن باجة، تعليقات في كتاب باري ارمينياس ومن كتاب العبارة:١٢.

وكذلك الأصوليون، فهم أهل دقة وتحقيق في فهم أصول اللغة والتعمق في أسرارها، متوسلين بذلك الى آستنباط الأحكام الشرعية كما سبق بيانه.

أما اللغويون فيفترقون عن الفلاسفة والأصوليين من جهة استخدامهم الألفاظ ودلالاتها. وإذا تطلب الأمر الدقة، فيجب أنْ يحدد عمل اللغويين الأوائل ويُفرِّق عن عمل اللغويين في العصر الحديث، وهذا التفريق يعني أيضاً تحديد مصطلح اللغويين الأوائل عن اللغويين المحدثين بفارق جوهري هو:

أنَّ اللغويين الأوائل كانوا شديدي الصلة بالشعراء يستقون منهم مادتهم اللغوية وكانوا يجمعون ألفاظ اللغة من أشعارهم، ويستشهدون بها على صحة الألفاظ أو خطئها صوتاً وبناء ودلالة، بل إنهم يشيرون الى اللهجات والمعرَّب والدخيل من خلالها أيضاً.

وبصورة مجملة: ما من مسألة لغوية إلاّ وكان الشعر شاهد اثباتها أو نفيها. والمصادر اللغوية والأدبية تزخر بها والشواهد تشهد لذلك.

فالصلة محكمة الأواصر بين اللغويين الأوائل والشعراء، إذاً. والشاعر - كما هو مشهور- يأخذ اللفظ « من حيث يخيل به معنى، وإنْ لم يكن شأن ذلك اللفظ أنْ يدل على ذلك المعنى، فله أنْ يعبِّر عن الشيء بلفظه وشبيهه، وإنْ بَعُدَ في الشبه، وبلفظ كليه وجزئيه بدلاً منه، ولو أخذ المعنى، لما إنتظم له أنْ يأخذه بوجوه مختلفة»(٩٩).

لذلك كانت طبيعة دراساتهم اللغوية تتسم بكونها مزيجاً من الألفاظ الحقيقية التي يستعملها الناس في حياتهم اليومية، في الواقع، ومن ألفاظ الشعراء المجازية، المتخيلة، فجاءت دراساتهم مُحَمَّلة بالمجازات والاستعارات وغيرها من الوجوه المختلفة التي أحدثت كَمّاً هائلاً من الألفاظ.

وهذا لا يُعدَ عيباً أو نقصاً فيهم، لأنهم أدركوا أنَّ تحديد الألفاظ بدقة متناهية وتحديد الحدود لا يفيد الشعراء ولا اللغويين في بيان المعاني وكشفها، لأن استخدام التحديد والتقسيم المنطقي يعني قتل المعاني الشعرية، ومن يستقري الدراسات اللغوية يلفي أنَّ جل اهتمامهم كان منصباً على اللغة الشعرية، وقد تعدّى ذلك الى دراساتهم عن لحن العامة مثل (تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي).

---

(٩٩) ابن باجة، تعليقات في كتاب باري ارمينياس ومن كتاب العبارة:١٢.

فكان شاهدهم للصحيح من الألفاظ من الأشعار غالباً. وقد أدرك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الفرق بين اللغة الشعرية واللغة العلمية فقال:

« واللغة العلمية مَثَلُها الأعلى تجريد الألفاظ من شوائب التشخيص وتخليصها من آثار الإنفعال التي علقت بها منذ الوضع الأول، ثم تحديد دلالاتها في نطاق الإصطلاح المتعارف عليه بين أهله»(١٠٠) .

وهذا ما يبغيه اللغويون المحدثون من دراساتهم اللغوية، فهم لا يميلون الى اللغة الشعرية العاطفية المتخيلة، بل الى دراسة اللغة العلمية المجردة من كل ذلك، ودراسة لغة المجتمع – كما هي – في حياتهم اليومية.

لذلك كان ترادف اللغويين الأوائل وبقية الظواهر اللغوية تختلف في مفهومها عندهم عن مفهومها عند الفلاسفة والأصوليين والمناطقة. وتلك فضيلة تحسب لهم، لأنهم حافظوا على اللغة الادبية عامة والشعرية خاصة، فانكبوا على دراستها والنهوض بها، وأمدوها بسبل استمرارها الى جانب القرآن الكريم، فكانت ثراء لغويًا وأدبيًا ننهل منه لغتنا الأصلية.

والمشكلة برمتها تنحصر في تحديد الألفاظ والمصطلحات والمفاهيم « وهذا لا يخفي ما في تحديد معاني الألفاظ من الفائدة، فكثيراً ما يثور الخلاف بيننا في مسألة أو يشتد الجدال في موضوع... وليس منشأ الخطأ في الفهم إلاّ الغلط في تحديد الألفاظ أو غموضها وتعقيدها والتباسها... فالعلم بمعاني الألفاظ علمًا صحيحًا لا يستغني عنه التفكير الصحيح ولا الحكم الصحيح»(١٠١) .

والذي نخلص اليه من كلّ ما سبق أنه يجب التخلص من سيطرة المفهوم الفلسفي والأصولي للترادف وغيره من المباحث على النظر في دراسة اللغويين الأوائل له ، وأنْ ننظر الى ترادفهم بما نظروا هم اليه، وأنْ نقيس بمقاييسهم لا بمقاييس غيرهم.

وعليه، يكون موقف الشّراح مكن الترادف صحيحًا ، ولا ضير من الخلاف بينهم في تفسير بعض الألفاظ المترادفة(١٠٢) ، لأنّ الخلاف يسير لا يعدو أنْ يكون خلافاً في دلالتها الخاصة وليس في دلالتها العامة، فالخلاف إذن ليس جوهريًا بحيث ينقض ترادفها.

---

(١٠٠) كشاف اصطلاحات الفنون – المقدمة، نقلاً عن التصور اللغوي عند الأصوليين، ص ٣٩٩–٤٠ ولم أعثر على النص في مصدره الأصلي، ولعله أخذه من مخطوطة المصدر.

(١٠١) مبادئ الفلسفة ٤٦.

(١٠٢) ينظر الجدولان السابقان، وما تعقبهما من شروح في رسالتنا: المباحث اللغوية في شروح سقط الزند، دراسة تحليلية، ص ٩٤ ومابعدها.

المصادر:

* القرآن الكريم

أولاً - المصادر المخطوطة:

* نفح الرند في شرح سقط الزند - الحيدري: ابراهيم فصيح الدين - مصورتي الخاصة بالمايكروفلم.

ثانياً - المصادر والمراجع المطبوعة:

١- الابل - الأصمعي: ضمن كتاب (الكنز اللغوي في اللسن العربي) - نشرهُ اوغست هفنر - بيروت - المطبعة الكاثوليكية ١٩٠٣م.

٢- ابن درستويه: عبدالله بن جعفر - د. عبدالله الجبوري - بغداد - مطبعة العاني- ١٩٧٤م.

٣- أبو علي النحوي وجهوده في الدراسات اللغوية والصوتية - علي جابر المنصوري - ط١- بغداد - مطبعة الجامعة - ١٩٨٧م.

٤- الاشتقاق - ابن السراج - تحقيق محمد صالح التكريتي - ط١- بغداد- مطبعة المعارف- ١٩٧٣م.

٥- أصول الفقه - بدران أبو العينين بدران - الاسكندرية - دار المعارف - ١٩٦٥م.

٦- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم - ابن خالويه - بغداد- دار التربية للطباعة والنشر.

٧- الألفاظ المترادفة - الرماني- شرح: محمد محمود الرافعي - مطبعة الموسوعات - ١٣٢١هـ.

٨- الترادف في اللغة - حاكم مالك لعيبي - الزيادي - بغداد - دار الحرية للطباعة - دار الرشيد للنشر - ١٩٨٠م.

٩- تصحيح الفصيح - ابن درستويه - تحقيق: د. عبدالله الجبوري - ط١- بغداد مطبعة الارشاد - ١٩٧٥م.

١٠- التصور اللغوي عند الأصوليين: السيد أحمد عبدالغفار - ط١- الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - ١٩٨١م.

١١- تعليقات ابن ماجة في كتاب: باري ارمينياس ومن كتاب: العبارة - لأبي نصر الفارابي - تحقيق: محمد سليم سالم - مصر- دار الكتب - ١٩٧٦م.

١٢- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) - القرطبي- ط٣- دار الكاتب العربي للطباعة والنشر- مصورة على طبعة دار الكتب المصرية- ١٩٦٧م.

١٣- الحروف - الفارابي- تحقيق محسن مهدي - بيروت - المطبعة الكاثوليكية - ١٩٧٦م.

١٤- الخصائص - ابن جني - تحقيق: محمد علي النجار - بيروت - دار الهدى للطباعة والنشر.

١٥- دور الكلمة في اللغة- ستيفن اولمان - ترجمة : كمال محمد بشير - القاهرة - مكتبة الشباب - ١٩٧٥م.

١٦- شروح سقط الزند - يتضمن: شرح التبريزي وشرح البطليوسي وشرح الخوارزمي - تحقيق مجموعة من المحققين باشراف طه حسين - طبع دار الكتب - ١٩٤٥م.

١٧- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية - ابن فارس - تحقيق: مصطفى الشويني - بيروت مؤسسة بدران للطباعة والنشر - ١٩٦٣م.

١٨- الفرق - ثابت بن أبي ثابت - تحقيق / : محمد الفاسي - فاس - مطبعة جامعة محمد الخامس - ١٩٧٤م.

١٩- الفروق في اللغة : أبو هلال العسكري: تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي - ط٤ - بيروت - دار الآفاق الجديدة - ١٩٨٠م.

٢٠- فصول في فقه العربية - رمضان عبدالتواب - ط٣- القاهرة - مطبعة المدني - ١٩٨٧م.

٢١- فقه اللغة العربية - كاصد ياسر الزيدي - الموصل - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - ١٩٨٧م.

٢٢- في اللهجات العربية - ابراهيم أنيس - ط٦ - القاهرة - دار فوزي للطباعة - ١٩٨٤م.

٢٣- القاموس المحيط - الفيروز آبادي : بيروت - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - د.ت .
٢٤- كتاب سيبويه - تحقيق: عبدالسلام هارون - ط٣- القاهرة- مكتبة الخانجي - ١٩٨٨م.
٢٥- كتاب الكتاب - ابن درستويه - تحقيق ابراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي-ط١-الكويت- مؤسسة دار الكتب الثقافية - ١٩٧٧م.
٢٦- كشاف اصطلاحات الفنون - التهانوي: تحقيق: لطفي عبدالبديع - مصر- دار الكاتب العربي - د.ت .
٢٧- لسان العرب المحيط - ابن منظور- لبنان - مطابع تكتوبرس الحديثة - د.ت .
٢٨- ما اختلفت الفاظه واتفقت معانيه- الأصمعي- تحقيق: مظفر سلمان- دمشق- المطبعة الهاشمية-١٩٥١م.
٢٩- مبادئ الفلسفة- أس - رابوبرت - ترجمة: أحمد أمين- بيروت - دار الكاتب العربي- ١٩٦٩.
٣٠- متخير الألفاظ- ابن فارس- تحقيق هلال ناجي- ط١- بغداد- مطبعة المعارف- ١٩٧٠م.
٣١- مجالس ثعلب: ثعلب - تحقيق: عبدالسلام هارون - مصر ٠ دار المعارف - د.ت .
٣٢- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأنواء والنوات - ابن الأثير - تحقيق: ابراهيم السامرائي - بغداد- مطبعة الإرشاد - ١٩٧١م.
٣٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - السيوطي - ضبطه - محمد أحمد جاد المولى وآخرون - مصر- دار إحياء الكتب العربية - د.ت.
٣٤- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات - أبو علي الفارسي - تحقيق - صلاح الدين السنكاوي - بغداد- مطبعة العاني - ١٩٨٣م.
٣٥- المستصفى من علم الأصول - الغزالي - ط١- مصر- المطبعة الأميرية - ١٣٢٢هـ.
٣٦- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث - محمد أحمد أبو الفرج - القاهرة - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - ١٩٦٦م.
٣٧- المفردات في غريب القرآن - الراغب الأصفهاني - تحقيق: محمد سيد الكيلاني - القاهرة - مطبعة الحلبي - ١٩٦١م.

البحوث والدراسات:

* أسماء الأسد من كتاب « ليس في كلام العرب» لابن خالويه – تحقيق: محمود جاسم درويش – مجلة المجمع العلمي العراقي – مج ٣٦، جـ٢ ، لسنة ١٩٨٥م.

الرسائل الجامعية:

* المباحث اللغوية في شروح سقط الزند – دراسة تحليلية – وسام محمد جابر البكري – إشراف: د. عبدالله الجبوري – الجامعة المستنصرية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية – ١٩٩١م.